المغرب يعول على المغتربين لتحقيق التنمية الاقتصادية

دعم دور المهاجرين في الترويج للمنتجات المحلية وتصديرها إلى الخارج

يعول المغرب على استثمارات المغتربين لتحقيق رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال وضع آليات لتوفير المزيد من الدعم للمبادرات الاستثمارية لهذه الفئة وإفساح مجالات جديدة أمامها لاسيما مع استغلال موقعها في الترويج للمنتجات المحلية في الخارج بالتعويل على شبكة علاقاتها.

الرباط - تتصاعد مطالب الأوساط الاقتصادية في المغرب لزيادة الاستفادة من أموال المغتربين عبر فتح مجالات استثمارية جديدة أمامهم خارج القطاع العقاري الذي يحتل نسبة كبيرة من استثماراتهم الحالية بهدف تحقيق رافعة اقتصادية واجتماعية.

وقال الخبير في مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد محمود عربوش إن "المغاربة المقيمين بالخارج يشكلون رافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة".

> **70**
> في المئة من إجمالي استثمارات المهاجرين المغاربة تصب في القطاع العقاري

وقال محمود عربوش في تصريحات صحافية إنه "بالنظر إلى الأهمية التي تضطلع بها الجالية المغربية في الخارج كرافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، يجب على السلطات أن تضع الآليات الملائمة لتوفير مزيد من الدعم للمبادرات الاستثمارية لهذه الفئة".

وأوضح أن "ذلك يمرّ عبر تحديد القطاعات الرئيسية التي يمكن لمغاربة العالم الحاملين لأفكار استثمارية مبتكرة أن يستثمروا فيها، ولاسيما في قطاعات أخرى غير قطاع العقارات الذي يهيمن بالفعل على 70 في المئة من إجمالي استثماراتهم".

واعتبر عربوش أن الجيل الجديد من المهاجرين المغاربة "حريص جدا" على إطلاق مشاريع استثمارية مبتكرة، شريطة أن يحصلوا على الدعم اللازم لتحديد المشاريع الواعدة وإقامة شراكات جيدة.

وأعلنت الحكومة المغربية عن اتفاقية تعاون مع المغاربة المغتربين بهدف حشد الدعم للحدّ من التفاوت الاجتماعي ومحاربة الفقر، حيث تحاول السلطات الاستفادة من الثروة الاقتصادية التي تمثلها شريحة المهاجرين.

وأبرز الخبير محمود عربوش أن الجهود التي يبذلها المغرب من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإطلاق ميثاق الاستثمار المغربي هي مبادرات جديرة بالثناء يجب أن تدمج المغاربة المقيمين في الخارج.

كما شدد على أهمية التواصل من خلال اعتبار مغاربة العالم مصدرا للثروة، وذلك لتمكين المغرب من الاستفادة الكاملة من جاليته والسماح لهذه الفئة بالمساهمة المكثفة في تنمية بلدها الأم.

وأشار عربوش إلى أن المغاربة المقيمين في الخارج قادرون على لعب دور الميسرين المهمين للتجارة مع المغرب، سواء من حيث الواردات أو الصادرات بفضل شبكة معارفهم.

وقال "في الواقع، بالنسبة إلى بعض المنتجات يمكن لمواطنينا المقيمين في الخارج تحفيز الصادرات المغربية بشكل مباشر، لأنهم يميلون إلى الحفاظ على عادات الاستهلاك المغربية في بلدان الاستقبال، ويمكنهم أيضا تعزيز التجارة المغربية بفضل تأثير شبكة المعارف من خلال لعب دور ميسري التجارة بين مختلف الأطراف، بفضل المعلومات التي يتوفرون عليها حول البلدين الشريكين".

ويمثل المغتربون ثروة اقتصادية للبلد حيث يمثلون مصدرا للعملة الصعبة ورافدا أساسيا للنمو، وتكشف بيانات بنك المغرب (البنك المركزي) أن تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج عرفت شبه استقرار في حدود 65.8 مليار درهم (حوالي 7.2 مليار دولار) عام 2020، فيما سترتفع إلى نحو 7.8 مليار دولار عام 2021 ثم 8 مليارات دولار عام 2022.

وسجل الخبير أن التوفر على جالية مهمة في الخارج ينعكس بشكل خاص على كثافة المبادلات التجارية الثنائية بين بلدان المنشأ والاستقبال، مضيفا أن تأثير الجالية على التجارة قد يكون أكثر وضوحا على تجارة المنتجات غير المتجانسة أو غير المتمايزة، من المنتجات المتجانسة مثل السلع الأساسية.

وقال عربوش إن صادرات المغرب غير متجانسة بشكل متزايد ويمكن للجالية المغربية بالخارج أن تلعب دورا رئيسيا في تسهيل التجارة لهذا النوع من المنتجات لأنه يحتل وضعا جيدا لسد أوجه عدم تناسق المعلومات في قطاعات محددة.

وأوضح أنه في الأوقات العادية تدعم الجالية المغربية الاقتصاد الوطني بشكل مباشر من خلال ثلاث قنوات رئيسية وهي التحويلات المنتظمة للأموال ومداخيل الأسفار المترتبة عن قضاء العطل في المغرب، فضلا عن الاستثمارات داخل المملكة.

استثمارات الإسمنت مكلفة على صغار المستثمرين

محاولات تونس تحرير الاقتصاد يكتنفها الغموض

استبدال الرخص بكراس شروط يزيد المخاوف من تكبيل المشاريع وتقويض المنافسة

يعكس قرار الحكومة التونسية بإلغاء رخص إنجاز المشاريع في حوالي 27 مجالا اقتصاديا وتعويضها بكراس شروط حسب خبراء استجابة السلطات لضغوط المانحين المطالبين بتحرير الاستثمار والمنافسة وتسهيل الأعمال، غير أن الخطوة وُوجهت بتشكيك في جديتها لاسيما في ظل عدم الكشف عن بنود كراس الشروط التي قد تتضمن إجراءات مكبلة أكثر من الرخص نفسها.

سناء عدوني
صحافية تونسية

تونس - يطرح قرار الحكومة بإلغاء الرخص المسبقة في نحو 27 مجالا اقتصاديا واستبدالها بكراس شروط في مسعى لإرسال إشارة إيجابية إلى صندوق النقد الدولي في ظل مساعي الدولة للحصول على قرض تساؤلات حول جدية الخطوة، حيث تتخوف الأوساط الاقتصادية من أن تتضمن كراسات الشروط شروطا مجحفة تواصل تكبيل المشاريع وتقويض المنافسة.

وأعلنت الحكومة التونسية يوم 20 يونيو الجاري إلغاء طلب الحصول على رخص مسبقة من أجل إنجاز حوالي 27 نشاطا اقتصاديا وتعويضها بكراسات شروط (مجموعة من الشروط المطلوب تلبيتها قبل تنفيذ المشروع) وشمل هذا الإجراء مختلف المجالات مثل النقل بين المدن وصناعة الإسمنت الأبيض والرمادي وبيع التبغ وتجارة الملابس المستعملة ورخص استغلال طائرات لا يتجاوز وزنها 5.7 أطنان في أنشطة الترفيه والتنشيط السياحي وترخيص توريد وتسويق الأجهزة والمنظومات الإلكترونية وحذف تراخيص إحداث مساحة تجارية كبرى او مركز تجاري...

وحسب بيانات يبلغ عدد التراخيص في الأنشطة الاقتصادية الكبرى في تونس نحو 250 ترخيصا تمثل عائقا أمام المستثمرين نظرا لصعوبة الحصول عليها والإجراءات البيروقراطية التي ترافقها فضلا عن سيطرة شبكات نافذة محتكرة للاقتصاد على قسط كبير منها.

واعتبرت أوساط اقتصادية أن هذه القرارات خطوة إيجابية لكنها منقوصة في انتظار الكشف عن مضامين كراسات الشروط وتعميم الإجراء وإلغاء كافة التراخيص في مختلف المجالات مع ضمان إجراءات سهلة ومحفزة.

وتسود مخاوف أن تكون كراسات الشروط مجحفة أكثر من الرخص نفسها حيث جاءت تحت ضغوط المانحين واستجابة لأبرز شروط صندوق النقد الدولي المطالب بتحرير الاستثمار والمنافسة وتسهيل الأنشطة التجارية والاقتصادية وإزالة القيود البيروقراطية.

وقالت عبير بن عون، أستاذة جامعية خبيرة محاسبة وباحثة في العلوم الاقتصادية في حوار خاص مع "العرب" إن "المجالات التي شملها إلغاء الرخص كانت متنوعة حيث شملت النقل والسياحة الإسمنت والتجارة".

واعتبرت أن "هذه الإجراءات تعتبر إيجابية لكنها غير كافية إذ يكمن الجانب الإيجابي في تحسين ترتيب تونس في مؤشر سرعة الأعمال وإرسال إشارة إيجابية إلى المستثمرين بأن مناخ الأعمال في تونس في تحسن، والاعتماد على كراس الشروط سيمكن من تقليص الزمن والجهد والأموال على المستثمرين".

وأوضحت أن "هذه الإجراءات تظل غير كافية، أولا لأنه لم يتم الإعلان بعد على كراسات الشروط التي ننتظرها منذ صدور قانون الاستثمار في العام 2016" لافتة إلى أنه "على سبيل الذكر لا الحصر تم التخلي في السابق عن رخصة إنجاز مشروع في مجال التطوير العقاري واستبدالها بكراس شروط غير أن كراس الشروط تضمن نفس شروط الرخصة ونفس الوثائق المطلوبة فضلا عن الانتظار لأشهر للحصول عليها ما يعني أن شيئا لم يتغير".

نادر حداد

المشاريع التي تهم الشباب هي العملات الرقمية والتكنولوجيا

عبير بن عون

على الحكومة استشارة المختصين قبل إعلان كراسات الشروط

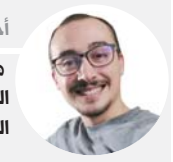

أحمد يونس

هذه مناورة من الحكومة بعد المحاولات الفاشلة للتداين

وينص قانون الاستثمار الذي دخل حيز التنفيذ مطلع العام 2017 على إطلاق منوال جديد للتنمية في تونس ودفع الاستثمار الخاص وتطوير مناخ الأعمال، حيث تم حينها حذف الرخص في بعض المجالات التجارية بهدف الارتقاء بنسبة الاستثمار إلى 25 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي الخام ورفع حصة الاستثمار الخاص إلى أكثر من 65 في المئة من إجمالي الاستثمارات بحلول 2020، غير أن تلك الأهداف لم يتم تحقيقها حسب مراقبين بسبب استمرار وجود عراقيل أمام المستثمرين وتداعيات الأزمة الصحية.

ودعت الباحثة عبير بن عون الحكومة إلى التعامل مع المختصين في كل مجال قبل إعلان كراسات الشروط حتى تكون الإجراءات مدروسة بالتشاور مع المنظمات المختصة كالاتحاد الوطني للصناعة والتجارة (منظمة الأعراف) لتسهيل العمل وإزالة التعقيدات أمام المستثمرين.

واعتبرت أن هذه القرارات لم تأت استجابة لضغوط المانحين فقط وإنما أيضا استجابة لضغوط أصحاب الأعمال الشبان في تونس الذين لم يتمكنوا من الاستثمار في ظل رخص مكبلة للمشاريع.

وتتزامن هذه القرارات مع محادثات بدأها رئيس الحكومة هشام المشيشي منذ مطلع مايو الماضي مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد وفق خارطة إصلاحات اقتصادية تهم الدعم ومناخ الأعمال والبيروقراطية والقوانين المكبلة للاستثمار.

وأشارت عبير بن عون إلى أن "المجالات التي تم إلغاء العمل بالرخص فيها تهم الشباب نسبيا لكن أغلبها يتطلب عمليات تمويلية كبيرة مثل استثمارات الإسمنت واستثمارات المجال المالي والسياحي على غرار التنشيط السياحي والنقل الجوي بواسطة الطائرات أو شركات التصرف في المحافظ المالية غير المقيمة التي تحتاج تمويلات كبيرة وتتطلب في بعض الأحيان جمع مجموعة من المستثمرين في مشروع واحد".

وقال الباحث في الاقتصاد نادر حداد في تصريح لـ"العرب" إن "إلغاء الرخص يعد من شروط صندوق النقد الدولي غير أن الشكوك تظل تواجه هذه الخطوة حيث يمكن أن يكون كراس الشروط أصعب من الرخص نفسها".

وشدد على ضرورة عمل الحكومة على استعادة ثقة المواطنين مرجحا أن تكون الخطوة جرعة تهدئة، لأن كراسات الشروط غير موجودة لإظهار جدية الإجراءات المدروسة لكن بهذه الطريقة تكون كذرّ الرماد على العيون.

ودعا إلى ضرورة تفعيل الإجراءات والكشف عن كراسات الشروط في كل مجال للنظر فيها لافتا إلى أن إلغاء 27 رخصة من إجمالي حوالي 250 مكبلة للاقتصاد ضئيل ويجب مواصلة إلغاء الرخص لتأكيد السير في الإصلاحات، مشيرا إلى أن المجالات التي تم إلغاء الرخص فيها لا تهم الشباب كثيرا لأنها مكلفة جدا وتهم أصحاب الأموال السباقين في المجالات الاستثمارية.

وأكد أن "الرخص التي تهم الشباب تتمثل في مجالات تعدين العملات الرقمية والتكنولوجيا و'الباي بال' (موقع ويب تجاري يسمح للمستخدم بتحويل المال عبر الإنترنت والبريد الإلكتروني) وتسهيل المعاملات البنكية".

وقال عضو منظمة "آلارت" (منظمة تدافع عن تحرير الاقتصاد وتحارب نظام الرخص) أحمد يونس في تصريح لـ"العرب" إن "الحكومة تبيع الوهم للتونسيين وهذه الخطوة هي مناورة بعد المحاولات الفاشلة للتداين، وهذه الإجراءات موجهة للمانحين غير أن الحقيقة تكشف أن أغلب المشاريع لا تعني الشباب التونسي".

واعتبر أن "كراس الشروط سيكون بمثابة رخصة متنكرة ومطالب ووثائق وفصولا صعبة التطبيق ما يعكس طبيعة الإدارة البيروقراطية في تونس المعطلة للمشاريع".

وشدد على أن "القرارات هي ترضيات لمحتكري الاقتصاد لأن القطاعات الحقيقية التي يريد الشباب الاستثمار فيها لا تزال محظورة مثل تعدين العملات الرقمية".

السودان يضغط على الإنفاق الحكومي ويزيد الإنفاق الاجتماعي

الخرطوم - قالت الحكومة السودانية إنها ستقلل الإنفاق الحكومي وستزيد الإنفاق الاجتماعي وذلك بعد استكمالها لمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية السريعة هذا الشهر تهدد بزيادة الضغوط على معظم السكان.

وكان السودان قد قرر في وقت سابق من هذا الشهر رفع كامل الدعم عن البنزين والديزل، كما قرر في فبراير خفض قيمة العملة وتطبيق سياسة سعر الصرف المرن المدار.

وألغى السودان في الأسبوع الماضي سعر الصرف الجمركي المستخدم في حساب رسوم الاستيراد، وهي الخطوة الأخيرة في عملية تخفيض قيمة عملته المحلية.

وقالت الحكومة السبت عقب اجتماعات مغلقة استمرت ثلاثة أيام إن البلاد ستقلل تكاليف الرحلات الخارجية الرسمية بنسبة 50 في المئة، وستخفض حصص الوقود المخصصة للمركبات الحكومية بنسبة 20 في المئة، وستتبع المركبات الحكومية الزائدة عن الحاجة، وستقلص ميزانيات السفارات بنسبة 25 في المئة وذلك ضمن إجراءات أوسع.

وأضافت أنها ستوسع التسجيل في مشروع الدعم الأسري "ثمرات" ليشمل ثلاثة ملايين أسرة أو نحو 15 مليون فرد خلال شهرين.

تقليص المصاريف

- 50 في المئة تخفيض الرحلات الخارجية الرسمية
- 20 في المئة تخفيض حصص الوقود
- 25 في المئة تقليص ميزانيات السفارات

ويوزع السودان مساعدات نقدية شهرية على تلك الأسر لتخفيف المصاعب الاقتصادية وذلك عبر البرنامج الذي يموله البنك الدولي ومانحون آخرون.

وتشمل الإجراءات الجديدة زيادة الميزانية المخصصة لبرنامج آخر يهدف لتوفير سلع غذائية رخيصة السعر إلى عشرة مليارات جنيه سوداني (22.54 مليون دولار) من مليارات جنيه سوداني فقط (4.51 مليون دولار.)

كما ستقدم الحكومة منحة شهرية قيمتها عشرة مليارات جنيه لكل موظفي الدولة غير خاضعة للضرائب وذلك اعتبارا من أول يوليو على أن تخصص النسبة الأكبر منها للموظفين ذوي الدرجات الأدنى.

ووعدت الحكومة أيضا بمراجعة هيكل الرواتب وبتطبيق هيكل جديد معدل اعتبارا من العام المالي 2022.

وينهض السودان من عقوبات اقتصادية استمرت عقودا، وعزلة تحت حكم الرئيس المخلوع عمر حسن البشير.

وراكم السودان متأخرات ديون ضخمة لكنه حقق تقدما سريعا نحو شطب معظمها في إطار برنامج صندوق النقد والبنك الدوليين للدول الفقيرة المثقلة بالديون سيفتح له المجال مجددا لتمويل دولي منخفض التكلفة يحتاجه بشدة.

وكان صندوق النقد الدولي قد قال في بيان يوم الثلاثاء إنه استطاع الحصول على تعهدات تمويلية كافية تتيح له تقديم إعفاء شامل من الديون للسودان مذللا عقبة أخيرة أمام تخفيف أوسع على الديون الخارجية بمبلغ 50 مليار دولار على الأقل.

واتخذت الحكومة السودانية طيلة الأشهر الماضية مجموعة من الإجراءات للإصلاح الاقتصادي على رأسها رفع الدعم عن المحروقات وتعويم قيمة العملة المحلية، تماشيا مع برنامج وُضع بالتنسيق مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

ورجح رئيس الحكومة الانتقالية عبدالله حمدوك في مايو الماضي أن يتم شطب قرابة 45 مليار دولار من الديون الخارجية لبلده في إطار مبادرات تخفيف أعباء الديون عن الدول الفقيرة في العالم وذلك بنهاية يونيو الحالي.

مواطنون يدفعون فاتورة الإصلاحات